فالمفعول الاول محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ووجه
القلة كونهما بمنزلة اسم واحد او المفعول الثانى فى الحقيقة مضمون الثانى
مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم
لزوم كون الماول بالشئ فى حكمه من كل وجه وان اداه ما يعم التقدير
فالحكم كلى اذ هما جزء الكلام لكونهما مبتداء وخبرا فى الاصل فاذا لم
يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة اذ لا يجوز الحذف
نسيا بخلاف باب اعطيت فان احد حذف مفعوليه تقديرا
ونسيا كثير واما حذف المفعولين معا فقليل بينهما
تقديرا كان نحو من يسمع يخل وسال زيد عمرا دهما فاعطى او نسيا
كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وفلان يعطى ويمنع وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف
نسيا فى مفعولى باب اعلمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو عن علم وظن هذا انما يفيد نفى الجواز
عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الا يرى ان علماء المعانى
اوردوا الاية السابقة مثلا لتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم
فيها بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبتغى العلم
بضرب من التجوز وجواز الالغاء عطف على انه اذا ذكرا اى

خصت

خصت هذه الافعال بجواز العمل لكونها افعالا والغايت لاستقلال
مفعوليها كلاما ما لم تتقدم هذه الافعال على مفعوليها فح لا يجوز عند الجمهور
الغاؤها لان عامل النصب لفظى فمع تقدمها يغلب المعنوى وهو اى
الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه لو تاخرت هذه الافعال عن
مفعوليها والاعمال اولى من الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت
بين مفعوليها ويجب الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب
زيد وبين الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى
ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءنى زيد واحسب
عمرو وخصت هذه الافعال بجواز التعليق من قولهم
امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هى ذات زوج قائم بمصالحها
ولا فاقدة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هى عاملة
فى اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظى ولا ملغات لوجوب العمل
المعنوى حتى يجوز العطف على المحل فى نحو علمت لزيد قائم وبكر
قاعدا قبل الاستفهام كعلمت ازيد قائم وهل زيد
قاعد واى الحزبين احصى وعلمت غلام من عندك وقبل
النفى كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب ولا زيد فى الدار

Copyright © King Saud University